السياسة التجارية العراقية بعد عام 2003: الاداء ومتطلبات الاصلاح

م. م. جنان سليم هلال
قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الادارة والاقتصاد-جامعة القادسية

تاريخ استلام البحث: 2013/9/22 تاريخ قبول النشر: 2014/1/9

المستخلص:
يحاول البحث مناقشة حالة التخبط وعدم وجود رؤية واضحة للسياسة التجارية العراقية بعد عام 2003 ، والتي ارتكزت على تصدير البترول واستيرادات ذات طابع استهلاكي في الغالب، مما ترتب عليه حالة دوران في حلقة مفرغة . ويرى البحث ضرورة اتباع سياسة تحمل نوعا من انواع الحماية من خلال تفعيل سياسة متوازنة للتعريفة الجمركية تؤدي الى الحد من الاستيرادات العشوائية من جانب، ومن جانب آخر عدم المساس بالقدرة الشرائية للمستهلك العراقي فضلاً عن دعم القطاعات الاقتصادية المحلية التي نمتلك بها نوعا من انواع الميزة التنافسية عن طريق أسلوب (الإعانة) للتمكن من إيجاد حالة تصدير لسلع تلك القطاعات وبالتالي سياسة تجارية متوازنة من شأنها دعم الاقتصاد العراقي.

Iraqi trade policy after 2003: Performance & reform requirements

Assistant Lecturer: Jenan S. Hilal
Department of Banking and Finance Faculty of Management and Economics - University of Qadisiya

Abstract:
The research Tries to find discuss the state of confusion and lack of clear vision of the Iraqi trade policy after 2003, which was based on the export of oil and imports of consumer nature often, resulting in a turnover in the case of a vicious circle. The search sees the need to pursue a policy of carrying some kind of protection through the activation of a policy of balanced tariff lead to a reduction of random imports on the one hand, on the other hand not to prejudice the purchasing power of the Iraqi consumers in addition to the support of local economic sectors for which we have by some kind of competitive advantage for Using method (subsidy) to be able to find a case of export of goods these sectors and thus balanced trade policy that will support the Iraqi economy.

المقدمة :

تعتمد السياسة التجارية على مجموعة من القوانين والإجراءات المنظمة لعملية التبادلات الاقتصادية لبلد معين مع المحيط الخارجي وهي نوعان: سياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارة، فالأولى تدعو الى رفع كل أشكال القيود عن التبادل الدولي ولها مبرراتها بأن هذا الشكل للسياسة يعمل على تحقيق مجموعة مكاسب اقتصادية أهمها العمل على تخفيض أسعار السلع عالميا من خلال ايجاد حالة تنافسية كما لها أثر في زيادة الانتاج عالميا، الأمر الذي يؤدي الى الاستفادة من خصائص وفورات حجم الانتاج الكبير... الخ. أما سياسة الحماية فيرى أنصارها أن لها آثارا مهمة في حماية الصناعات الوطنية الناشئة كما انها تحقق ايرادات للدولة عن طريق الضرائب الكمركية وغيرها .

1.اهمية البحث

تعد السياسة التجارية دعامة مهمة للاقتصاد بشكل عام وللاقتصاد العراقي بشكل خاص ، لما لها من آثار على ميزان المدفوعات وغيره من الجوانب الاقتصادية الاخرى فضلاً عن انها تعبر عن الوجه الاقتصادي للبلد مقابل دول العالم ، كما ان النجاح في اتباع سياسة تجارية فعالة له نتائج غاية في الاهمية، فالتوصل الى اتفاقيات تعاون والنجاح في حصد ميزات تنافسية من شأنها ايجاد موقع قدم للعراق في السوق العالمية وبالتالي زيادة حجم الصادرات من السلع الوطنية يؤدي الى حالة من الفائض في ميزان المدفوعات يتم تسويته عن طريق تحويل تلك الفوائض الى استثمارات حقيقية . وحتى الاستيرادات تُسخر للتكنولوجيا وللسلع الانتاجية التي تدعم التطور الاقتصادي الوطني والعكس صحيح.

2. مشكلة البحث :

التخبط وعدم وجود رؤية واضحة للسياسة التجارية العراقية بعد عام 2003، والتي ارتكزت على محورين اساسيين :

- الاول: تصدير البترول.
- والثاني: استيرادات ذات طابع استهلاكي في الغالب .

مما ترتب عليه حالة دوران في حلقة مفرغة ، فالواردات النفطية من العملة الصعبة تدخل من باب لتخرج من باب آخر بسبب الاستيرادات العشوائية فالإغراق السلعي على اوضح صورته الأمر الذي ادى الى أفول الصناعة الوطنية مقابل السيل الهادر من السلع الرخيصة نسبيا. ومن الآثار الاخرى تعزيز نزعة الاستهلاك الفوضوي للمستهلك العراقي .

3. فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مؤداها : " إن السياسة التجارية العراقية على صورتها الحالية تعتبر حجر عثرة في وجه التنمية الاقتصادية في البلد، لما تؤديه من هدر للواردات النفطية المتحققة وبالتالي ضياع فرصة قد لا تتكرر في المستقبل ".

4. هدف البحث :

- استعراض اداء السياسة التجارية العرقية بعد عام 2003 والمعوقات والتحديات التي تواجهها .

- اقتراح توجهات جديدة باتجاه إصلاح السياسة التجارية العراقية وبما يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة .

5. منهجية البحث :

ووفقا لمنهجية البحث العلمي ، قسم على ثلاث فقرات ، تناولت الاولى ، الاطر النظرية لموضوع البحث. وتناولت الثانية ؛ اداء السياسة التجارية والمعوقات والتحديات التي تواجها اما الفقرة الثالثة فتركزت نحو اصلاح السياسة التجارية العراقية لخدمة متطلبات التنمية .

اولا:- الاطار النظري

1- ماهية السياسة التجارية

تعتبر التجارة من اهم القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء المتقدمة منها او النامية فهي تربط الدول والمجتمعات مع بعضها . ويمكن تعريف السياسة التجارية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تطبقها الدولة عن طريق مجموعة من الوسائل لغرض تحسين علاقاتها التجارية مع الخارج[1]، وهذه الإجراءات التي تطبقها تتخذ بقرار وبعدها يشرع ويصدر ويوضع موضع التطبيق . وفي الحقيقة هناك نوعيين من الوسائل التي تعتمدها الدولة في التطبيق الأولى وسائل مشجعة تتمثل في الضرائب (التعريفة الكمركية) وإعانات الاستيراد، اما الثانية فهي وسائل محفزة وتسمى أيضا بالوسائل المقيدة وتمثل الحد او المنع من استيراد بعض السلع أي الإلزام .

ان السياسة التجارية هي الطريقة والمنهج الذي تتخذه وتتبعه الدولة لتسير حركة الاستيرادات والتصدير للسلع والخدمات عبر الحدود ، كونها تعرض النشاط التجاري الخارجي في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء الى تشريعات رسمية من جانب اجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة او بأخرى او تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي او على المستوى الاقليمي بين مجموعة من الدول وما يلحق هذه التشريعات واللوائح من اجراءات تنظيمية تستنبط من قبل السلطات المسؤولة في الدولة لتنفيذها في الواقع العملي[2] . إذن تعتبر السياسة التجارية مجموعة من التشريعات والقوانين والغاية من تفعيلها هو تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وأخرى إستراتيجية .

تتمثل الأهداف الاقتصادية في حماية الصناعة المحلية من المنافسة الاجنبية ، فضلاً عن حماية الاقتصاد الوطني من خطر الاغراق الذي يمثل التمييز السعري (أي بيع السلع المنتجة محلياً في الاسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة انتاجها او يقل عن اثمان السلع المماثلة او البديلة في تلك الاسواق او يقل عن الثمن الذي تباع به في الاسواق الداخلية)[3] . وتوفير الظروف الملائمة لحماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة وتهيئة الوسائل المساندة لها مثل حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني .

([1]) - أ.د. جواد مطر ألرغيفي ، السياسة التجارية المطلب الأول لتحقيق التنمية العربية ، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني الخاص بجامعة الموصل ، كلية الآداب ، 2010 ؟، ص3 .

([2]) :- د. محمد عبد العزيز عجمية ، الاقتصاد الدولي ، ، دار الجامعة المصرية ، مصر 1980 ، ص 143 .

([3]) -د. محمد الأطرش ، تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 26 ، 2000، ص34 .

اما الاهداف الاجتماعية فتتمثل في اعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة فضلاً عن حماية بعض مصالح الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين او المنتجين لسلعة معينة تعتبر ضرورية او اساسية في الدولة .

في حين تتمثل الأهداف الإستراتيجية في المحافظة على الامن في الدولة من الناحيتين الغذائية والاقتصادية والعمل على توفير الحد الادنى من الانتاج من مصادر الطاقة كالبترول .

وبالتالي فإن السياسة التجارية هي وسيلة خارجية ولها أثار على الاقتصاد وهي جزء من السياسات الداخلية الطامحة والشاملة الى تحقيق نفس الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها كالسياسة النقدية والسياسة الضريبية وسياسة الاستثمار .

وعند الحديث عن السياسة التجارية لابد من التطرق الى الأدوات التجارية التي تتمثل في المعاهدات التجارية ويمكن تعريفها بأنها (اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيماً عاماً يشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية ، أمور ذات طابع سياسي او إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة والمعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن ان تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث)[1] . وتتميز هذه الاتفاقيات بانها قصيرة الاجل وتتسم بانها تفصيلية حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها والمزايا الممنوحة على نحو متبادل فضلاً عن انها تكون ذات طابع إجرائي وتنفيذي وهذا من شأنه ان يدحض مبدأ الاستغلال في التجارة حسب ما اقره ريكاردو في نظريته (الميزة النسبية) بحيث يمكن لكلا الطرفين ان يكسب من التجارة .

2:- اهمية التجارة الخارجية

1. ربط الدول المختلفة وتصريف فائض الانتاج المحلي .
2. مؤشر لقوة الدول الإنتاجية والتنافسية في الأسواق الدولية . كما ينعكس ايضا على ما تمتلكه الدولة من عملات اجنبية ويؤثر على ميزان الدولة التجاري .
3. جني الارباح نتيجة الحصول على المنتج بسعر اقل مما لو قللت الدولة بإنتاجه محلياً .
4. زيادة الدخل القومي .
5. نقل التطور التكنلوجي .
6. تحقيق التوازن في الاسواق المحلية .
7. تحقيق متطلبات المستهلك المحلي والارتقاء بذوقه وإشباع رغباته .
8. اقامة علاقات جيدة مع الدول .
9. العولمة التي تجعل العالم قرية صغيرة .

3 :- أسباب قيام التجارة الخارجية:

1. اختلاف امكانيات الانتاج من دولة الى اخرى .
2. اختلاف التكاليف الانتاجية واختلاف المستوى التقني بين الدول .
3. عدم مقدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي .
4. تصريف فائض الانتاج وبالتالي جني ارباح التجارة الخارجية بما يؤدي الى رفع مستوى المعيشة لدى الشعوب .

4 :- تحرير التجارة:

يعتبر تحرير التجارة واحدة من أهم الإجراءات التي يجب تحقيقها لتهيئة بيئة مناسبة لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها البلد .

([1]) - برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2005 ، ص23 .

ويقصد بتحرير التجارة توقف الدولة عن فرض القيود على حصص الاستيراد بهدف الوصول الى نظام يفعل عمل التعريفة الكمركية[1] . وقد سلكت الدعوة لتحرير التجارة اتجاهين أساسيين الاول يكون ضمن اطار برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، في حين ينصرف الاتجاه الثاني الى تحرير التجارة في اطار منظمة التجارة العالمية[2] . وهناك جملة من المطالب تتخذها تلك المؤسسات بقصد تحرير التجارة وهي :-

1. إزالة القيود الكمية على الواردات وإبدالها بضرائب كمركية فضلاً عن تخفيضها والتعهد بعدم التميز عند استخدامها .
2. تخفيض القيود والرقابة على الصرف والسماح بتحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج .
3. إلغاء احتكار التجارة الخارجية من قبل الدولة .
4. إزالة الضرائب على الصادرات وإبدالها بضرائب على القيمة المضافة .
5. التخلي عن دعم الصناعة المحلية .

هذه الاجراءات التي من شأنها ازالة العوائق امام التجارة الدولية ستؤدي إلى[3] :-

1. تحسين وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات كما ان عوائد الصادرات وليس الاقتراض سوف تكون المصدر الاساسي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات .
2. اتساع قاعدة التصدير لدى البلدان التي تطبق تلك الإجراءات .
3. تحقيق معدل تبادل تجاري مناسب يدعم الاقتصاد الوطني .
4. تحسين كفاءة المؤسسات الإنتاجية وزيادة ربحيتها .
5. الحماية التجارية

وتسمى احيانا بسياسة تقييد التجارة الدولة وقد برزت من قبل الافكار التي حملها التجاريون والتي كانت تهدف الى زيادة الصادرات على الواردات عن طريق حماية التجارة الخارجية . وقد انتعشت هذه السياسة مرة اخرى بعد الحرب العالمية الاولى والثانية (على الرغم من ظهور بعض المنظمات التي تنادي بحرية التجارة الـ (GAAT) عام 1948 وما اتبعته اوروبا والدول الصناعية الاخرى ضد صادرات اليابان ودول شرق اسيا حيث لجأت الولايات المتحدة الى اجراءات جديدة لحماية تجارتها الخارجية تسمى (القيود الرمادية) وهي ثلاثة انواع ، التقييد الاختياري للصادرات والتوسع الاختياري للواردات وترتيبات التسويق المنظم. ان تدخل الدولة في حركة تجارتها الخارجية يكاد لا تخلو منه كل الدول ، وقد كانت فلسفة المشروع لمثل هذا التدخل تتمثل بحماية المنتج المحلي من جهة وزيادة الايرادات الحكومية من جهة اخرى وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات والاعتماد على السلع المصنعة من جهة ثالثة[4] .

ثانيا:- اداء السياسة التجارية

تبنى العراق بعد عام 2003 سياسة تحرير التجارة الخارجية من القيود المفروضة على السلع والخدمات (سياسة الأبواب المفتوحة) وهي السياسة التي يتم بموجبها استيراد وتصدير السلع من والى العراق . وهذه في الحقيقية هي سياسة هامشية كونها لا تستند الى التشريعات والقوانين

([1])- فرحان محمد حسن ، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات الاصلاح المستقبلية ، رسالة ماجستير ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2008 ، ص26.

([2])- سيف عبد المخلافي ، اثار تحرير التجارة في اتجاهات الاستثمار المحلي في اليمن للمدة 1996-2000 ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2002 ، ص11.

([3])- د. سالم توفيق ألنجفي ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي واثرها على التكامل الاقتصادي العربي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002، ص28 .

([4]):- علي خضير كريم العبيدي ، ملامح سياسة التجارة الخارجية للعراق في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية والمحلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، 2010 ، ص 20 .

التي من شأنها تنظيم عملية الاستيراد والتصدير بما يتلاءم مع طبيعة الظروف الاقتصادية وبالتالي انعكست سلبا على النتائج مسببة انهيار الصناعة المحلية بفعل سياسة الاغراق التي مارستها بعض الدول في العراق فضلاً عن التبعية الاقتصادية الى الخارج . فسياسة الاستيراد اعتمدت مبدأ حرية التجارة (فتح الحدود امام السلع الاجنبية سواء استيرادات ام صادرات وبدون أي نوع من الضرائب او الرسوم الو الرقابة الصحية او النوعية وهذه الحالة تختلف عن تحرير التجارة من بعض القيود المفروضة وليس إلغاءها) فضلا عن ان هذه السياسة سببت استغلال ونهب الثروات والموارد الوطنية واستمرار الفقر وتفشي البطالة الحاق الضرر بالصناعة المحلية . هذا من جهة ومن جهة اخرى فان عملية فتح الحدود والاسواق والغاء الرسوم الكمركية الضريبية ادى الى دخول السلع الخارجية من مناشئ متعددة وبنوعيات رديئة واسعار رخيصة مما يصعب على الصناعات المحلية الاستمرار ومنافستها لارتفاع كلف انتاجها مما سبب غلق العديد منها وهجرة رؤوس الاموال مع اصحابها وتسرب كوادرها الفنية[1] .

ان القواعد السياسية التي تنظم الاستيراد اختص بها القانون رقم (45) لسنة 2004 والذي يقتضي خضوع بعض السلع المستوردة الى شروط الحصول على شهادات استيراد اما البعض الاخر فلا تخضع لمثل هذه الشروط ، فالمواد والسلع المقيد استيرادها بإجازة تقوم وزارة التجارة بمنحها الاجازة كالمتفجرات غير العسكرية لأغراض تجارية وصناعية، اما المواد الممنوع استيرادها فتشمل (المجلات، والافلام، والاقراص المخالفة للأغراض العامة، والاسلحة والذخيرة والمواد المستعملة في المتفجرات، والمخدرات لغير الاستعمال الطبي والاسلحة النووية والكيمائية[2] .

وكذلك سياسة العراق التجارية تجاه الصادرات فقد خضعت لنفس القانون الذي نظم الاستيراد ونص على خضوع بعض السلع المصدرة الى شروط الحصول على اجازات تصدير والبعض الاخر لا يخضع لنفس الشرط أي ان السلع الاخيرة يكون تصديرها حر من وجهة نظر دوائر الرقابة والمصدرين وهي على الحنو التالي :

- المواد الخاضعة للإجازة وهي المواد الخاضعة لرقابة وزارة التجارة ويمنح بها اجازات تصدير كالمتفجرات غير العسكرية لأغراض صناعية .
- المواد المحررة من قيد الاجازة وهي المواد التي لا تحتاج الى اجازة تصدير والمواد غير الممنوعة .
- المواد التي لا يجوز تصديرها وهي السلع التي يمنع تصديرها بقرار من وزارة التجارة بناءً على اسباب استدعتها المصلحة العامة[3] .

ثالثا:- سياسة سعر الصرف

1. مفهوم سعر الصرف

وهو العملية التي يتم بمقتضاها استبدال العملة المحلية بالعملات الاجنبية ، أي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية الى العملة الاجنبية ويقوم بثلاث وظائف اساسية (قياسية لغرض قياس ومقارنة الاسعار المحلية مع اسعار السوق العالمية، وتطويرية حيث يستخدم في تطوير صادرات معينة من خلال دورة في تشجيع تلك الصادرات، وتوزيعية وتمارس هذه الوظيفة على مستوى الاقتصاد الدولي بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية حيث تقوم هذه الاخيرة بإعادة توزيع

([1]) :- جهاد قادر رشيد ، حرية التجارة والاستثمار الأجنبي بين المؤيدين والمعارضين ، مجلة التجارة العراقية ، وزارة التجارة ، العدد التاسع ، 2008 ، ص17 .

([2]):- باسمة كزار حسن ، سياسات التجارة الخارجية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2007) رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ، 2009 ، ص87 .

([3]):- علي خضير كريم ، ملامح سياسة التجارة الخارجية للعراق ..... مصدر سابق ، ص 110 .

الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم[1] . يمتلك سعر الصرف اهمية بالغة في العلاقات الاقتصادية الدولية المتعددة الاطراف كونه يمثل نسبة مبادلة عملتين فاذا كان سعر الصرف الاجنبي يمثل قيمة العملة بالعملات الاجنبية فإنه يمثل الوسط الذي تقوم فيه الافراد والمؤسسات الخاصة والعامة والبنوك بيع وشراء العملات الاجنبية .

والجدير بالذكر ان هناك علاقة وثيقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات ومن خلال هذه العلاقة فانه يستخدم في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات سواء كان عجز او فائض وتحقيق التوازن اذا سمح لسعر الصرف بالتحرك بحرية فيتجه نحو الانخفاض في حالة العجز والارتفاع في حالة الفائض لكي يصحح الحالة الاولية .

2. اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية:

يلعب سعر الصرف دورا مهما في تحسين او الحفاظ على القدرة التنافسية الخارجية للدولة في مجال التجارة الخارجية ومن ثم الحد من العجز في الحساب الجاري في ميزان الدفوعات والتي يمكن الوصول به الى مستويات يمكن تحملها على المدى المتوسط دون التضحية بالنمو الاقتصادي . ومن خلال ذلك يمكن تقسيم السلع الى نوعين :

النوع الاول : السلع القابلة للتبادل التجاري وهي السلع التي يمكن تبادلها بين دولتين وتشمل الصادرات الفعلية والسلع التي تنتج وتستهلك محليا ولكنها قابلة للتصدير والسلع المستوردة التي تنتج محليا وتشمل بدائل الاستيراد .

النوع الثاني : السلع غير القابلة للتبادل التجاري وهي السلع والخدمات التي يصعب تبادلها دوليا وتحدد اسعارها بالعرض والطلب المحليين ، اذ يؤدي سعر الصرف الى تخفيض قيمة العملة ومن ثم تحسين وضع الحساب الجاري بطريقتين[2] :

الطريقة الاولى :- ارتفاع اسعار السلع القابلة للتبادل التجاري سوف يزيد من ربحية انتاجها وبالتالي تحسين القدرة على زيادة الصادرات .

الطريقة الثانية :- انخفاض اسعار الصادرات بالعملة الاجنبية في الاسواق العالمية مما يزيد من القدرة علة المنافسة .

ومن جهة اخرى فان تخفيض سعر الصرف يمكن ان يؤدي الى زيادة راس المال الاجنبي والاستثمارات والتحويلات مما يحسن وضع الحساب الجاري وبالتالي تحسين وضع ميزان المدفوعات الكلي .

3. سياسة سعر الصرف في العراق

كان العراق قبل عام 2003 يعتمد سياسة سعر الصرف الثابت مقابل الدولار إلا ان السلطات النقدية لم تستطع المحفظة على السعر والدفاع عنه بسبب زيادة عرض النقد بدرجة كبيرة ومستمرة نتيجة العجز المالي وتمويله بالإصدار النقدي هذا من ناحية ومن ناحية معاناة البنك المركزي من تدخلات الدولة وفقدان استقلاليته فضلاً عن تحمله اعباء عجز الموازنة العامة عن طريق التمويل التضخمي (اصدار نقدي جديد) . ونتيجة لذلك فقد تعرض الاقتصاد العراقي الى ازمات اقتصادية ونقدية شديدة سببت تدهور سعر الصرف الدينار العراقي مما سبب ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للدينار .

وبعد ان منح البنك المركزي استقلاليته عام 2004 بدا بتطبيق سياسة يحاول فيها تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الاسعار النسبية للسلع الخدمات فاتجه الى تحديد سعر صرف العملة (

([1]):- د. بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الاولى ، مجلد المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان ، 2003 ، ص35 .

([2]):- د. هجير عدنان زكي امين ، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيق ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، الطبعة الثانية ، 2007 ، ص134 .

الدينار العراقي الجديد) من خلال مزادات العملة الاجنبية التي تشارك فيها البنوك التجارية ويطلق على هذا الاسلوب بـ (التعويم المدار) اذ يستطيع البنك المركزي التدخل فيه وتغيره متى اراد وحسب ما يتطلبه وضع الاقتصاد العراقي وهذا من شانه تحقيق استقرار سعر صرف الدينار العراقي واستقرار المستوى العام للأسعار وتخفيض تكاليف السلع المستوردة ، اذ ان معظم السلع والخدمات هي مستوردة من الخارج فكلما ارتفع سعر صرف الدينار العراقي انخفضت تكاليف الاستيراد والعكس صحيح . اما من ناحية الصادرات فتخفيض سعر صرف الدينار العراقي سيجعل اسعار السلع المحلية رخيصة من وجهة نظر المستهلك الاجنبي[1] .

رابعاً :- مؤشرات السياسة التجارية

تعطي مؤشرات السياسة التجارية صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي لأي دولة وفي الحقيقية هي مؤشرات جزئية تندرج ضمن مؤشر الانكشاف التجاري وأهمها [2] :-

1. درجة الانكشاف المالي (حجم التمويل الاجنبي، والمعونات والمديونية الخارجية وقيمتها الى الناتج المحلي الاجمالي) .
2. درجة الانكشاف التجاري (النسبة بين إجمالي التجارة الخارجية (الفرق بين الاستيرادات والصادرات) .
3. كما يمكن التعبير عن المؤشر الثاني بالنسبة الكائنة بين اجمالي الدين الخارجي وقيمة الناتج المحلي الاجمالي او النسبة بين اجمالي خدمة هذا الدين وبين الصادرات السنوية او العلاقة بين الدولة وبين المؤسسات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي .

يعتبر مؤشر الانكشاف التجاري ذات اهمية كونه يبين مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي ، فاذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة كانت الدولة اكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية التي تطرأ عالمياً وذلك لان هذا المؤشر يعكس درجة ارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي .

وبما ان العراق شأنه شأن بقية الدول النامية تلعب التجارة الخارجية فيه دوراً كبيراً لذا ستظهر نسبة هذا المؤشر مرتفعة . والجدول التالي يبين مؤشر انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم للمدة (2003-2008) .

جدول (1)

مؤشر انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم للمدة (2003-2008) .

السنة / البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008
قيمة (GDP)	34	32	74	69	111	155
قيمة الصادرات	10	21	24	31	40	64
قيمة الاستيرادات	10	18	23	20	19	35
درجة الانكشاف التجاري (%)	%59	%122	%64	%53	%53	%46

المصدر :- علي خضير كريم ، ملامح السياسة التجارية للعراق ، في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية مع اشارة خاصة للمدة ما بعد 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، 2010 ، ص 129 .

ومن الجدول فإن اعلى نسبة للانكشاف في العراق على العالم كانت عام 2004 حيث بلغ (122%)، وهذا يعني ان العراق يعتمد على الاسواق العالمية بدرجة كبيرة لتلبية احتياجاته المحلية كما يعكس درجة تبعيته للخارج فضلاً عن دور قطاع التجارة الخارجية في حركة

(1):- د. صلاح الدين حامد ، اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية ، مجلة جامعة بغداد ، 2010 ، ص45 .
(2):- د. حيان احمد سلمان ، مؤشر الانكشاف الاقتصادي ، سوريا 2008 ، ص2

الاقتصاد ويعود السبب في ذلك الى انخفاض التنوع في الصادرات والاعتماد الكبير على تصدير النفط كسلعة رئيسية من خلال ارتفاع مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق . ونتيجة لضعف قاعدة العراق الانتاجية ازدادت اهمية جانب الاستيراد من الخارج لتلبية احتياجات المواطنين من السلع الاستهلاكية والقطاعات الاخرى من السلع الوسيطة والرأسمالية وهذا بطبيعة الحال ساهم في ارتفاع درجة انفتاح العراق على الخارج ايضاً.
ومن الجدير بالذكر ان ارتفاع نسبة الانكشاف على الخارج هي حالة غير مرغوب فيها وخاصة في الدول النامية وذلك لان هذه الاقتصاديات سوف تتأثر بالتقلبات الاقتصادية العالمية لارتفاع تبعيتها لتلك الاقتصاديات، وعلى العكس من ذلك فإن ارتفاع مؤشر الانكشاف التجاري لديها هو مؤشر على تحسن الوضع الاقتصادي .

خامساً: نحو اصلاح السياسة التجارية

ان تأسيس رؤى استراتيجية تحاكي مقومات وواقعية الاقتصاد العراقي وتواكب تطلعاته المستقبلية لابد ان تأخذ بنظر الاعتبار عن البحث عن حلول لإصلاح السياسة التجارية، ومبعث هذا الاتجاه ان الاقتصاد ولعقود مضت افتقد الى الفلسفة الاقتصادية الواضحة نتيجة تداعيات القرار السياسي على مجمل الفعاليات الاقتصادية، لذلك لم يخضع اداؤه الاقتصادي بشكل واضح لاختبارات النظرية الاقتصادية، فابتعد عن مزايا التحليل والتقييم لتصحيح مساراته المتذبذبة. ويحتل قطاع التجارة الخارجية موقعا مهما في تحديد ابعاد ومسار خطة التنمية الاقتصادية الشاملة، حيث تساهم الصادرات بصورة مباشرة في زيادة الدخل القومي، اما الاستيرادات فهي تساهم بصورة غير مباشر في زيادة الدخل القومي وذلك عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من الحصول على السلع الاستثمارية ومستلزمات الانتاج اللازمة لعملية التنمية. وقد افترضت التغيرات التي حصلت في العالم تسارعا في عمليات الاندماج في الاقتصاد العالمي عبر التجارة الخارجية وازدادت ضمن الحديث عن التكيف والاندماج واعادة النظر في سياسات الانماء الاقتصادي والصناعي واذا كان الوضع في العراق قد ادرك الوتيرة المتسارعة للتغيرات الحاصلة حوله فان ادراكه لم يسعفه في استغلال الفرص التي يوفرها الريع النفطي وصار له من الشواغل ما يعمل على عدم اتساقها مع حركة الاحداث العالمية، فانعكس هذا على مجمل الاوضاع الاقتصادية . ففي الفترة الحالية اخذ العراق بالتعبير عن طبيعة الاهتمامات التي ينبغي ترجمتها وتجسيدها في السياسات الاقتصادية وبخاصة التجارية منها التي سعى لصياغتها وفقا للنماذج النظرية المفترضة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، فجاءت التخصيصية للمشاريع العامة وتحرير التجارة الخارجية والاسعار استجابة متوافقة مع موجة الانفتاح التي ترى في الدولة وقطاعها العام مصدر الاختلالات والمشكلات الاقتصادية مما يستلزم الاستعاضة عنها بالقطاع الخاص وقوى السوق وان منطق الملكية هو السبب في وصول التنمية الى ما وصلت اليه وان الحرية التجارية والمنافسة وتأكيد سلطة السوق هي الضمان لتحفيز النمو . ان ما يحصل اليوم تماما هو نقيض ما يتم من الابتعاد عن جوانب النظرية الاقتصادية والسياسات التجارية الواجب اتباعها ، فالانغماس في الانفتاح والتحرر التجاري قد مهد التربة لهيمنة الاقتصاد غير الرسمي او غير المنظم للنشاط الاقتصادي والشكل الخدمي على الشكل المنتج مما ادى الى المزيد من حدوث تشوهات وانحرافات واختلالات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية . والتحولات المتسارعة باتجاه التحرير غير المبرمج الشيء الذي ادى الى ارتفاع معدلات البطالة ولم يتمكن من تحقيق التقدم الاقتصادي الذي رسم له . بناء على هذا فان السياسات التجارية الواجب اتباعها والتي تتواكب مع طبيعة التحديات التي جاءت بها منظمة التجارة العالمية يجب ان تنطلق من رؤية مفادها ضرورة رفع كفاءة الاداء الاقتصادي والصناعي في اطار زيادة انتاجية الوحدات الصناعية والوصول بها الى مستويات التصنيع العالمية . وعليه يمكن القول ان الصناعة على الرغم من الامكانات المادية والفنية وتوفر رأس المال البشري الذي هو العنصر الاهم في عملية الانتاج

الا انها لا تزال تقليدية خارج حدود الاسواق الدولية وحتى المحلية بسبب عدم تحقيقها لميزات التنافس وبخاصة السعر والجودة اذ لا يوجد للسلع العراقية المكانة المطلوبة في السوق المحلية او العالمية في ظل سياسة الاغراق وسياسات الدعم والحماية التي تتمتع بها السلع المستوردة من جانب الدولة الام . واستنادا لما تقدم ان السياسة التجارية القائمة على الانفتاح غير المبرمج والاستيراد العشوائي لمختلف السلع والخدمات والدخول في ترتيبات الاتفاقية الدولية على اعتبار ان السياسة التجارية المفترضة يمكن ان تكون محركا للنمو الصناعي والزراعي في العراق وفق منطق الليبرالية او التحررية التجارية يعني المزيد من تواضع انجازات ومكاسب التصنيع والمزيد من المشاكل امام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيث لم نعد نجد فرص استثمار مربحة تحفز اصحاب رؤوس الاموال من الدخول في المشاريع الاستثمارية بسبب عدم القدرة على المنافسة . وعليه ان واقع الاقتصاد العراقي بحاجة الى تدخل الدولة لإقرار سياسة تجارية بشكل مقصود حيث يتطلب ذلك اعتماد مستويات عالية من الحماية الانتقائية لقطاعات فرعية مستهدفة ولفترات محددة ، وينبغي ان يتحول تركيز التدخل الحكومي من تخطيط المشاريع الى تخطيط السياسات العامة وتقديم اشارات صحيحة للسوق ، كما يجب على صانعي السياسات ان يصمموا سياسة تجارية وصناعية تركز على مجموعة منتقاة من الصناعات الستراتيجية تلك التي تتمتع بروابط امامية وخلفية مع بقية الفروع والانشطة الاقتصادية كونها فروعا انتاجية مغذية ومكملة لهذه الصناعات اي ان اثرها لا يقتصر على اقامتها فقط بل يمتد ليشمل امكانية اقامة انشطة انتاجية اخرى (من مثل الصناعات البتروكيمياوية والنسيج والملابس ومختلف انواع السلع التي تلبي الطلب المحلي ذات التكنلوجيا النمطية مثل السلع الاستهلاكية)، شريطة ان تتمتع القطاعات الرئيسة بالحماية التجارية {القيود التعريفية وغير التعريفية اي اعتماد مبدأ (القيود الكمية وحصص الاستيراد)} وبالدعم الحكومي من اجل حيازة التكنلوجيا والتدريب واعادة الهيكلة والنفاذ الى الاسواق ونشر المعلومات. اما ما يتعلق بستراتيجية التصنيع من اجل التصدير ودعم الصادرات فلا بد من انشاء قدرات عرض الصادرات من خلال توفير حماية للصناعات الناشئة تقوم من خلالها بزيادة كفاءتها التقنية وبتحسين ميزتها التنافسية. اما اهم اساليب تدعيم المزايا التنافسية لنمو الصادرات العراقية فتشتمل على الاساليب المتعلقة بأسعار الصرف، اذ يمكن استخدام نظام اسعار الصرف المتعدد كأحد الحوافز المعتمدة لتنمية الصادرات ففي ظل النظام يحدد سعر صرف منخفض عن سعر الصرف السائد يستعمل لتغطية مستلزمات الانتاج المخصصة للتصدير من اجل خفض كلفة الانتاج . واسلوب الاعفاءات اذ لابد من اعفاء المدخلات المستوردة والمستخدمة في انتاج السلع التصديرية ويتم الاعفاء من خلال شكلين هما نظام رد الرسوم ويقصد به استرداد المنتج لما سبق دفعه من الرسوم المفروضة على استيراد المدخلات ، ونظام السماح المؤقت اي السماح باسترداد المدخلات المطلوب استخدامها في انتاج سلع التصدير معفاة من الرسوم الجمركية لمدة زمنية معينة ، وعند انتهاء المدة يشترط قيام المنتج بتصدير تلك السلعة وبخلافه يتم استيفاء تلك الرسوم، وهناك ايضا اسلوب الاعفاءات الضريبية ويمكن ان تتضمن: الاعفاءات التامة للمشروعات التصديرية من بداية دورة المنتج. والاعفاءات من ضرائب الارباح التي يحققها المصدر ، والاعفاءات بنسبة معينة من المبيعات شريطة استخدام تلك المبالغ لأغراض الانفاق على البحث والتطوير، كذلك ينبغي تعزيز الممارسات التجارية اي تسهيل الاجراءات في انجاز المعاملات بما فيها خدمات النقل والاستشارات من خلال توحيد المفاهيم واختصار القوائم فضلا عن اهمية المعلومات التجارية في استخدامها في رسم الخطط وستراتيجيات تجارية في مجال التسويق وبيان الاسواق والاسعار والمنتجات المطلوبة ونظم التجارة والمعايير التقنية.

التوصيات والمقترحات

ان تطوير قدرة العرض المحلية والتنوع في الانتاج خطوة تسبق تحرير التجارة لتعزيز النمو القوي للصادرات على المدى الطويل وبعد ان يتم تثبيت قاعدة تصديرية راسخة يمكن ان يتم الاستيراد من خلال مجموعة امور والتي تتمثل بتخفيف الضوابط على الاستيراد وفق جدول زمني، والانفتاح الانتقالي للأسواق المحلية امام المنتج الاجنبي، وترشيد هيكل التعريفات الجمركية .. وتوفير حماية فاعلة واكثر شفافية من خلال التعريفات بدلا من تطبيق التقييدات الكمية. ان الغرض الرئيسي للتدخل في الصناعات الناشئة هو التحول السريع للصناعات المحمية من الانتاج المحلي الصادرات مدعوما بالإرادة السياسية لإلغاء الحماية تدريجيا عن الصناعات المتقاعسة، وابقائها على الصناعات التي تحقق مردودات اقتصادية والتخلي عن الصناعات الاخرى التي تحمل الاقتصاد العراقي اعباء مالية. ان عملية اعتماد سياسة الحماية او الحرية التجارية او اعتماد السياستين معا يعتمد في ضوء الظروف الاقتصادية للعراق ودراسة اختيار الافضل من جمع السياستين معا وبما يدعم الاقتصاد العراقي . ان عملية اعتماد سياسة الحماية او الحرية التجارية او اعتماد السياستين معا بعد اعتماد الدراسة التفصيلية للسياستين واخذ منهما النقاط التي تمكن الاقتصاد العراقي من التقدم بخطوات حثيثة باتجاه الاقتصاد العالمي مع الاستفادة من تجارب دول العالم المختلفة في هذا المجال كما ذكرها بعضها في الدراسة التنسيق بين سياسة الترويج المستقلة او الموحدة للاستثمار والتجارة من خلال قياس مؤشرات اداء منفصلة للنهوض بالاستثمار الاجنبي والصادرات واخرى مشتركة للتوصل الى حكم موضوعي واعتماد التوازن فيما التكلفة والعائد من اتباع كل طريقة اذا كانت الميزانية العامة عبر سياستها المالية قد اخفقت في تحقيق قاعدة قوية للنمو الاقتصادي ومالت كثيرا نحو الانفاق الجاري المولد للتضخم بسبب ضعف القاعدة الانتاجية الوطنية عليه نجد ضرورة تبديل فلسفة السياسة النقدية ابتداء العمل على تبديل فلسفة السياسة المالية وجعلها سياسة مولدة للتنمية وتوسيع العرض وقاعدة الانتاج المحلية وتعظيم كفاءتها وتقليل مستوى البطالة الفعلية مما يتطلب تقييم حزمة السياسات الاقتصادية بعيدا عن توجهات انتقائية في تقييم بعض السياسات دون الاخرى . اعتبار النشاط الترويجي للصادرات ، وكذلك المهام الاقتصادية الاخرى من اهم الوظائف التي تقوم بها ممثلياتنا الدبلوماسية في الخارج ويجب اختيار موظفين متخصصين ومؤهلين عبر دورات متخصصة وتزويد السفارات بهم وربط استمرارهم بنجاحهم في مهماتهم المحددة مع قيام الجهات المختصة بتزويدهم بجميع المعلومات الضرورية وادارة عملهم ومتابعته بانتظام . عضوية العراق في منظمة التجارة العالمية تتيح لمنتجاته الحصول على معاملة الدولة الاولى بالرعاية مما يعني اسواقا وفرصا جديدة سوف تفتح امام منتجاته، لهذا فان السياسة التجارية عليها ان تتمحور حول تعظيم الفوائد من العضوية واتاحتها للقطاع الخاص بالدرجة الاولى، لأنه المستفيد الاول والحقيقي من الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، ومن المسائل الحيوية بالنسبة للقطاع العام والقطاع الخاص انشاء مراكز للمعلومات التجارية عن الاسواق الدولية وفرص التصدير والاستشارات الخاصة الى التجار بهذا الخصوص، كما يمكن الاستفادة من الملحقيات التجارية في الخارج للكشف عن متطلبات الاسواق وفرص التصدير اليها وكيفية الاستفادة منها في تعظيم المنافع التجارية خصوصا والاقتصادية عموما. التوعية واشراك القطاع الخاص في صنع القرارات الخاصة بشؤون منظمة التجارة العالمية. ليس هناك نقص في القرارات المتاحة امام العراق في رسم سياسته التجارية في ظل قواعد منظمة التجارة العالمية ، بل ان التحدي يكمن في كثرة السياسات المطلوبة والضرورية لتحقيق الاندماج السليم في الاقتصاد الدولي والتنمية الشاملة والمستدامة. ان معرفة التغيرات في نسب مكونات الصادرات والواردات المصنفة حسب طبيعة المواد واستخداماتها تساعد في الاستدلال على اتجاهات تطور الاقتصاد الوطني وعلى اختيار السياسات المناسبة لتفعيل التنمية وتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية ويجب ان يتولى الجهاز المركزي للإحصاء هذه المهمة.

الخاتمة

عانى العراق من العديد المشاكل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي لذا يسعى المتخصصون في هذا المجال الى اعادة النظر بالسياسات الاقتصادية ككل وبالتحديد السياسات التجارية وما يتطلبه من مواجهة التحديات الداخلية وخاصة ما تولده عملية انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية. وفي ظل الظروف المتمثلة بأزمة الطاقة في العراق وتخلف القطاع التكنولوجي وضعف البنى التحتية وغياب الدعم للقطاع الخاص فضلاً عن الاستيرادات العشوائية، والاستهلاك الفوضوي، وضمور في الصناعة المحلية أدى الى ارتفاع كلف الصناعات المحلية مقابل المستورد، مما دعا الى القول إن السياسة التجارية العراقية على صورتها الحالية تعتبر حجر عثرة في وجه التنمية الاقتصادية في البلد، لما تؤديه من هدر للواردات النفطية المتحققة وبالتالي ضياع فرصة قد لا تتكرر في المستقبل هذا من جانب ومن جانب اخر فان مؤشرات قطاع التجارة الخارجية بجانبيه التصديري والاستيرادي تؤكد حقيقة أساسية مفادها ان الاقتصاد العراقي ما زال يعتمد في تلبية احتياجات عملية التنمية الاقتصادية على تصدير النفط الخام ومحدودية الصادرات غير النفطية. الأمر الذي يشير إلى استمرار انكشاف الاقتصاد العراقي على الاقتصاد العالمي وتأثره بالتغيرات التي تطرأ على السوق العالمية للنفط الخام مما يجعله مرهوناً بعوامل السوق الخارجية تترتب عليهما آثار خطرة جدا فارتفاع مستوى الاستيرادات الاستهلاكية (الغذاء، والدواء ...الخ) مقابل تصدير مواد اولية صناعية يجعل البلد في حالة من التبعية الاقتصادية والاحتياج الدائم للغير فضلاً عن آثار اخرى اهمها: الانكشاف والإغراق السلعي الذي يعني انخفاض سعر السلعة المستوردة مقابل السلعة الوطنية كما تؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات والذي يعني (مديونية خارجية) الى آخره من السلبيات، إلا انه وبفضل حكمة إدارة البنك المركزي تمكن من السيطرة على سعر الصرف من خلال اتباع سياسة (المعوم المدار) في تحديد سعر الصرف وتلبية الاحتياجات الدولارية للمستوردين عن طريق مزاد العملة، الأمر الذي أدى الى الحفاظ على العملة الوطنية من الانهيار حيث تحمّل البنك المركزي العراقي أعباء التوجهات الخاطئة لتلك السياسة واستنادا الى ما تقدم، ومن وجهة نظر الباحث المتواضعة يجب اتباع سياسة تحمل نوعا من انواع الحماية من خلال تفعيل سياسة للتعريفة الكمركية متوازنة تؤدي الى الحد من الاستيرادات العشوائية من جانب، ومن جانب آخر عدم المساس بالقدرة الشرائية للمستهلك العراقي فضلاً عن دعم القطاعات الاقتصادية المحلية التي نمتلك بها نوعا من انواع الميزة التنافسية عن طريق أسلوب (الإعانة) للتمكن من إيجاد حالة تصدير لسلع تلك القطاعات وبالتالي سياسة تجارية متوازنة من شأنها دعم الاقتصاد العراقي.

ويرى البحث الاخذ بالامور الاتية :

1. اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل التجارة العراقية من خلال ازالة العقبات التي تعترض نموها وسن التشريعات التي تضمن انسيابها .
2. العمل على ايجاد نوع من التخصيص وتقسيم العمل بما يساعد على زيادة التكامل والاعتماد المتبادل بين العراق وغيره من الدول وهذا يضمن الانتاج بأسعار تنافسية قادرة على المنافسة مع الاسوق الخارجية .
3. انشاء شركات ومشروعات واستثمارات بيم القطاعات الخاصة بعيداً عن التدخلات البيروقراطية في الاجهزة الحكومية وسن التشريعات التي تساعد على تنمية هذا الاتجاه . فضلاً عن توفير التمويل اللازم لتلك المشروعات وبشروط ميسرة طبقاً لنوعية المشروع وطبيعته .
4. الاهتمام بالتدريب للقوى البشرية بما يتلاءم والاحتياجات الفعلية لقطاعات الانتاج العراقي خاصة في مجال الصناعات الحديثة مرتفعة القيمة مثل التدريب في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات .

المصادر

1. الرغيفي ، جواد مطر ، السياسة التجارية المطلب الاول لتحقيق التنمية العربية ، جامعة الموصل ، كلية الاداب ، 2010 .
2. عجمية ، محمد عبد العزيز ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة المصرية ، مصر ، 1980 .
3. الاطرش ، محمد ، تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية ، مجلة المستقبل العربي ، 2000 .
4. تقرير التنمية البشرية لعام 2005 .
5. حسن ، فرحان محمد ، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات الاصلاح المستقبلية ، رسالة ماجستير مقدمة لمجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، 2008 .
6. المخلافي سيف عبد ، اثار تحرير التجارة في اتجاهات الاستثمار المحلي في اليمن للمدة 1996-2000، اطروحة دكتوراه مقدمة لمجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، 2002 .
7. النجفي ، سالم توفيق ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي واثارها على التكامل الاقتصادي العربي ، بيت الحكمة بغداد ، 2002 .
8. العبيدي ، علي خضير كريم ، ملامح سياسة التجارة الخارجية للعراق في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية والمحلية ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية ، 2010 .
9. رشيد ، جهاد قادر ، حرية التجارة والاستثمار الاجنبي بين المؤيدين والمعارضين ، مجلة وزارة التجارة العراقية . 2008 .
10. حسن ، باسمة كزار ، سياسات التجارة الخارجية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2007 رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ، 2009 .
11. الحجار ، بسام ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، بيروت – لبنان ، 2003 .
12. امين ، هجير عدنان زكي ، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيق ، بغداد ، ط2 2007 .
13. حامد ، صلاح الدين ، اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية ، بغداد 2010 .
14. سلمان ، حيان احمد ، مؤشر الانكشاف الاقتصادي ، سوريا 2008 .